الفصل الثانى

فى عهد أبى بكر الصديق رضى الله عنه

١- فى سقيفة بنى ساعدة

بعد موت النبى ﷺ شهدت سقيفة بنى ساعدة جدلاً وخلافًا بين المهاجرين والأنصار حول منصب الخلافة، وقد بدأت المناقشات فى هدوء، ثم أخذت شكلاً حاداً فى بعض الفترات إلى أن انتهت بمبايعة أبى بكر الصديق رضى الله عنه.

وخلاصة الوقائع: أن الأنصار - بعد موت الرسول وقبل دفنه - حملوا سعد ابن عبادة زعيم الخزرج إلى سقيفة بنى ساعدة - وكان مريضًا مُقْعدًا - لمبايعته بالخلافة.

وبدأ سعد بإلقاء خطبة تناولت المعانى الآتية:

١- فضل الأنصار وسبقهم إلى الإسلام.

٢- تخلُّف قريش عن الإيمان بالنبى ﷺ بمكة خلال ثلاث عشرة سنة، وما احتمى النبى وصحبه إلا بالأنصار.

٣- الأنصار حملوا العبء الأكبر من مناصرة النبى ونشر الإسلام والدفاع عنه، ومن ثَمَّ كانوا أولى بخلافته من غيرهم.

ثم طرح أحد الأنصار تصوراً مُؤَدَّاه: أن المهاجرين قد يطالبون بالخلافة، بدعوى أنهم أصحاب رسول الله والسابقون الأولون. فارتفع صوت آخر بأن مواجهة هذا الاحتمال تكون بإبراز فكرة «ثنائية الإمارة»، أى: «منَّا أمير ومنهم أمير». ورفض سعد بن عبادة هذه الفكرة، وكان تعليقه عليها: «هذا أول الوهن».

حدث هذا قبل أن يصل أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح إلى السقيفة، وحَالَ وصولهم خَطَبَ أبو بكر متحدثًا عن فضل المهاجرين، وسبقهم، وصبرهم على الأذى، كما أثنى على الأنصار ثناءً جميلاً، وختم خطبته بقوله:

- فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم، فنحن الأمراء، وأنتم الوزراء، لا تفتاتون بمشورة، ولا تُقضى دونكم الأمور.

وقام أحد الأنصار يعارض أبا بكر، ويصف محاولة المهاجرين بأنها «اغتصاب» لحقٍّ أولى به الأنصار. وقد دفع ذلك أبا بكر إلى بيان فضل المهاجرين بنبرة أعلى وأقوى: فهم أول الناس إسلامًا، وأكرمهم أحسابًا، وأوسطهم دارًا، وأحسنهم وجوهًا، وأكثرهم ولادة فى العرب، وأمسهم رحمًا برسول الله ﷺ أسلموا قبل الأنصار، وقدَّمهم القرآن عليهم[1].

وكأنما أحس أبو بكر بألمعيته أن مثل هذه الموازنة تحز فى نفس الأنصار، فخفف من غلوائها فقال:

- أمَّا ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل، وأنتم أجدر بالثناء من أهل الأرض جميعًا.

ولكنه فى النهاية جاء بدليل «سياسى واقعى» وإن تعلق بالمستقبل، وهو أن «العرب لن تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش»[2]. ثم كرر عرضه الأول «منا الأمراء ومنكم الوزراء».

* * *

وكان أقوى الأصوات وأشدها معارضة صوت الحباب بن المنذر الذى رفض بشدة عرض أبى بكر، وكرر الدعوة إلى ثنائية الإمارة «منا أمير ومنكم أمير».

---

(١) وذلك فى قوله تعالى: ﴿**والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان**﴾ [التوبة ١٠٠].

(٢) أى: العرب لن يذعنوا ويسلموا بالحكم إلا للمهاجرين؛ لأن قريشًا كانت أعز القبائل وأقواها، وكذلك لمكانتها الدينية على مدار التاريخ قبل الإسلام وبعده.

وقام «عمر» ليفصِّل فكرة أبى بكر، ويلح عليها، وهى أن العرب لن تدين إلا لمن كانت النبوة فيهم.

فنهض الحباب بن المنذر فى غضب حاد مهددًا بإجلاء المهاجرين عن المدينة إنْ أصروا على أن تكون الخلافة فيهم، وكادت تكون فتنة حين ختم خطبته بقوله: «.. إن شئتم أعدناها جذعة»[1].

قال عمر: إذن يقتلك الله.

قال الحباب: بل إياك يقتل.

ولم تهدأ حدة الموقف الذى كاد يتحول إلى فتنة دامية إلا برجلين:

الأول: هو أبو عبيدة بن الجراح حين نهض هاتفًا:

- يا معشر الأنصار: كُنتم أولَ مَنْ نَصَرَ وآزر، فلا تكونوا أولَ من بَدَّلَ وغيّر.

أما الثانى: فهو بشير بن سعد ـ أحد زعماء الخزرج ـ حين وقف بعد أن تكلم أبو عبيدة وقال:

- إنا والله ـ وإنْ كنا أُولى فضيلة فى جهاد المشركين وسابقة فى هذا الدين ـ ما أردنا بهذا إلا رضا ربنا، وطاعة نبينا، والكدح لأنفسنا، فما ينبغى لنا أن نستطيل على الناس بذلك، ألا إنَّ محمدًا ﷺ من قريش، وقومه أحق بل وأَوْلَى، وايم الله لا أرانى أنازعهم فى هذا الأمر أبدًا، فاتقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم.

* * *

والقيمة الكبرى لهذه الكلمات لا ترجع إلى مضمونها؛ لأنه يكاد يكون تكرارًا لنفس المعانى التى رددها أبو بكر أكثر من مرة، وأكّدها عمر مرة أخرى، إنما ترجع هذه القيمة لشخصية القائل نفسه: فهو أنصارى من رءوس

---

(١) أى: أثرنا الحرب قوية مستعرة.

الخزرج، وهو ابن عم سعد بن عبادة، فصوته إذن يمثل معارضة داخلية فى صفوف الأنصار أنفسهم، بل هو شرخ فى الحائط الخزرجى، تلاه انهيار الحائط نفسه. فتزاحم الناس - وهم جميعًا من الأنصار - ما عدا أبا بكر وعمر وأبا عبيدة - على أبى بكر يبايعونه، حتى كادوا من شدة حماستهم يطئون سعد بن عبادة.

وكانت هذه هى البيعة الخاصة. وفى اليوم التالى جلس أبو بكر على المنبر، وبايعه عامة المسلمين، وتسمى هذه البيعة بالبيعة العامة[1].

* * *

تلك كانت صورة أول معارضة بعد موت النبى ﷺ وقد انبثقت من اجتماع سياسى يعتبر - مَهْما قيل - صفحة مشرقة فى تاريخ الإسلام السياسى. **والنظرة التحليلية النافذة لما دار فى هذا الاجتماع تلقى ضوءًا قويًّا يكشف عن كثير من الحقائق تتعلق بالمعارضة وغيرها من القيم والوجهات السياسية، ومن ذلك:**

١- أن المسلمين - أنصارًا ومهاجرين - التقوا على فكرة واحدة، وهى أن «الحاكمية» أو إمارة المؤمنين يجب أن تستمر بلا انقطاع؛ لذا كان الاختلاف حول شخصية الخليفة لا حول مبدأ الخلافة وإمامة المسلمين.

٢- «أن مساجلات الرأى دارت فى هذا الاجتماع بحرية وفى صراحة، بحيث مثلت وجهات النظر المختلفة، حتى أنها دعت كاتبًا غربيًّا هو الأستاذ «ماكدونالد» أن يشهد بأن هذا الاجتماع يذكر إلى حد بعيد بمؤتمر سياسى دارت فيه المناقشات وفق الأساليب الحديثة»[2].

---

(١) سيرة ابن هشام: القسم الثانى، ص ٦٥٦ - تاريخ الطبرى ٣/ ٢٠٣ - طبقات ابن سعد ٣/ ١٨١. صحيح البخارى: باب فضائل أبى بكر. ابن أبى الحديد، مجلد (١) ص ١٢٢-١٢٧. ومجلد (٢) ص ٢-٥. الإمامة والسياسة، الجزء الأول ٢-١١، د. محمد حسين هيكل: الصديق أبو بكر، ص ٥٥. د. حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام ١/ ٤٣٢.

(٢) د. ضياء الدين الريس: النظريات السياسية الإسلامية، ص ٣٩.

٣- أن أغلب هذه المساجلات دارت حول «مبدأ» مهم جدًّا، وهو مبدأ يجيء إجابة على سؤال مُؤَدَّاه: مَنْ أحق الناس بخلافة الرسول: المهاجرون أم الأنصار؟

وكان لأبى بكر القدْح المعلّى فى إثبات حق المهاجرين فى الخلافة. وكان الحباب بن المنذر أشد الناس وأشرسهم دفاعًا عَمَّا اعتقد أنه «الحق». ثم انتصرت وجهة نظر المهاجرين بعد أن رجحها بشير بن سعد الخزرجى.

٤- أن الجدال بدأ من جانب واحد قبل وصول أبى بكر وعمر وأبى عبيدة، وانحصر فى رأى واحد بسطه سعد بن عبادة، وهو أحقية الأنصار بالخلافة. ثم انكمش هذا الرأى، أو بتعبير آخر زاحمه رأى بديل، وهو «ثنائية الإمارة» إذا ما أصر المهاجرون على أن تكون الخلافة فيهم. وكان طرح مثل هذا الرأى يمثل «أول الوهن» كما قال سعد بن عبادة.

٥- زعم بعض المستشرقين أنه كان قد تم اتفاق بين أبى بكر وعمر وأبى عبيدة - قبل وصولهم إلى السقيفة - على تولى الخلافة بالترتيب: أبو بكر أولا، ثم يخلفه عمر، وبعد موت عمر يخلفه أبو عبيدة. **وواضح أن ذلك كذب وافتراء:**

(أ) فمثل هذا الاتفاق لا يستند إلى أى أساس من الدين، بل هو يتناقض مع الشورى، وهى جوهر الحكم.

(ب) وكيف يتفقون على مثل هذا الترتيب، وكأنهم يعلمون الغيب، ويعلمون أن الموت يدركهم وفقًا للترتيب المتفق عليه؟!.

(ج) وينقض هذا الزعم ما حدث قبل علمهم باجتماع السقيفة، فالتاريخ ينقل لنا أنه بينما كان أبو بكر وعلى بن أبى طالب وآل بيت النبى مشغولين بتجهيز جثمانه للدفن أتى «عمر» أبا عبيدة وقال له: ابسط يدك فلأبايعك، فإنك أمين هذه الأمة على لسان رسول الله ﷺ.

فقال له أبو عبيدة: ما رأيت لك فَهَّة (بتشديد الهاء)[1] قبلها منذ أسلمت.. أتبايعنى وفيكم الصديق وثانى اثنين؟!

(د) وينقض هذا الزعم ما حدث فى نهاية اجتماع السقيفة، فقد أخذ أبو بكر بيد عمر ويد أبى عبيدة. وقال:

- لقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم[2].

قال عمر:

- بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ.

وأخذ عمر بيد أبى بكر، فبايعه، وبايعه أبو عبيدة[3] ومن فى السقيفة، ماعدا سعد بن عبادة.

* * *

رفض سعد بن عبادة أن يبايع أبا بكر، وظل على موقفه هذا طيلة حياة أبى بكر. كما رفض أن يبايع عمر بن الخطاب، وقد عاش سنين من خلافة عمر قبل أن يموت فى الشام، بل اعتزل سعد المسلمين «فكان لا يصلى بصلاتهم، ولا يجتمع بجمعتهم، ولا يفيض بإفاضتهم».

ولما بعث إليه أبو بكر - رضى الله عنه - «أن أَقْبِلْ فبايعْ، فقد بايع الناس، وبايع قومك» كان جوابه: «أما والله حتى أرميكم بكل سهم فى كنانتى.. وأخضب منكم سنانى ورمحى، وأضربكم بسيفى ما ملكته يدى، وأقاتلكم بمن معى من أهلى وعشيرتى..»[4].

---

(١) الفهة: السقطة.

(٢) قال عمر - رضى الله عنه -: ولم أكره شيئًا مما قاله أبو بكر غيرها، وكان - والله - أن أُقَدَّمَ فتضرب عنقى لا يقربنى إلى إثم أحب إلىَّ أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر [سيرة ابن هشام]: القسم الثانى، ص ٦٥٩.
ويقصد عمر بكلمته هذه أنه لو تقدم وقُتل فى غير معصية أهون على نفسه من أن يكون خليفة على المسلمين وأبو بكر حىّ.

(٣) مات أبو عبيدة - رضى الله عنه - فى طاعون عمواس فى خلافة عمر.

(٤) ابن قتيبة: الإمامة والسياسة ١/ ١٠.

ولم يتخلَّ عن رفضه ولَدَده إلى أن مات. ويقال: إنه التقى مصادفة بعمر ابن الخطاب فى خلافته بالمدينة، وكان سعد يركب فرسًا، وعمر يركب بعيرًا، فدار بينهما حوار شديد عنيف بدأه عمر بقوله:

- هيهات يا سعد.

فقال سعد:

- هيهات يا عمر، والله ما جَاورَنى أحد هو أبغضُ إلىَّ من جوارك.

قال عمر:

- إنَّ مَنْ كَرِهَ جوارَ رجلٍ انتقل عنه.

قال سعد:

- إنى لأرجو أن أخليها لكَ عاجلاً إلى جوار من هو أحب إلىَّ جوارًا منكَ ومن أصحابك[1].

وعاش سنين من عهد عمر دون أن يعرض له واحد من المسلمين بسوء[2].

* * *

وممن عارض خلافة أبى بكر لأمد قصير أبو سفيان بن حرب، ويقال: إنه حرض عليًّا والعباس على المطالبة بالخلافة، وعرض عليهما المساعدة «بالخيل والرجل»، ولكنهما رفضا أن يشعلا مثل هذه الفتنة. ومن عجب أن ينقل الدكتور عمارة[3] خبرًا عن ابن أبى الحديد مؤداه أن أبا سفيان لما امتنع عن

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد: المجلد الثانى، ص ٤.

(٢) مات سعد بن عبادة قتيلاً فى «حوران» ببلاد الشام فى خلافة عمر - رضى الله عنه - ولكن الدكتور محمد عمارة ينقل عن ابن أبى الحديد عدم استبعاده «أن يكون خالد بن الوليد هو المدبر لقتل سعد بن عبادة تقربًا لأبى بكر الصديق، ولم يكن لأبى بكر أو لعمر علاقة أو علم بهذا الاغتيال وتدبيره. [عمارة: الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية، ص ١٠٨].

والخبر ظاهر الوهن لأن سعد بن عبادة مات فى عهد عمر، فكيف يُرضى خالد أبا بكر بهذا الاغتيال - على افتراض أن «سعدا» مات غيلة؟! هذا، وخالد بن الوليد عاش حياته واضح السبيل فى جاهليته وإسلامه، ولم يعرف أن الغدر شيمة من شيمه.

(٣) الخلافة: السابق، ص ١١٠.

مبايعة أبى بكر طلب عمر من أبى بكر أن يمنحه الصدقات التى جمعها مقابل المبايعة، فأخذ أبو بكر بمشورة عمر، ورضى أبو سفيان، وبايع أبابكر[1].

وهو خبر بين الضعف، فما كان أبو بكر الصديق التقىّ النقىّ ليهب صدقات المسلمين «رشوة» لأبى سفيان كى يبايعه، ولم يكن أبو سفيان فى المهاجرين أرفع مقامًا وأخطر شأنًا من سعد بن عبادة فى الأنصار بعامة، والخزرج بخاصة، ومع ذلك لم يحاول أبو بكر ـ رضى الله عنه ـ أن يستميله إليه بطريقة غير مشروعة طمعًا فى أن يبايعه.

والواقع أن أبا سفيان ـ وإن كان قد امتنع عن مبايعة أبى بكر لأيام أو أشهر ـ قد بايعه بعد ذلك طواعية دون ترهيب أو ترغيب، بعد أن اكتشف أن هذا الامتناع لن يأتى بثمرة، ورأى حكم أبى بكر يزيد مع الأيام قوة وثباتًا.

* * *

ولكن كان على بن أبى طالب هو أشهر المعارضين لخلافة أبى بكر، ومعه فاطمة وعدد من الهاشميين، ورفض أبو بكر أن يُكره عليًّا على مبايعته، وقال: «لا أكرهه على شىء ما كانت فاطمة إلى جنبه»[2]. فلما ماتت فاطمة بعد وفاة الرسول ـ علية السلام ـ بايع علىٌّ أبا بكر طواعية على رءوس الأشهاد فى المسجد «فعظَّم حَقَّ أبى بكر، وذكر فضيلته وسابقته، ثم مضى فبايعه، فأقبل الناس على «علىٍّ» فقالوا: أصبت يا أبا الحسن وأحسنت»[3].

فلما تمت البيعة لأبى بكر أقام ثلاثة أيام يقيل الناس، ويستقيلهم، يقول: قد أقلتكم فى بيعتى، هل من كارهٍ؟ هل من مبغضٍ؟ فيقوم «على» فى أول الناس فيقول: والله لا نقيلك ولا نستقيلك أبدًا، قد قَرَّبَك رسول الله ﷺ لتوحيد ديننا، من ذا الذى يؤخرك لتوجيه دنيانا؟[4].

(١) كان النبى ﷺ قد عين أبا سفيان لجمع الصدقات فى بعض الأنحاء.

(٢) الإمامة والسياسة ١/ ١٣.

(٣) السابق ١/ ١٦.

(٤) السابق ١/ ١٦. وانظر تفاصيل مبايعة علىّ أبا بكر فى السابق ١/ ١٢- ١٦.

والخلاصة أن المعارضة فى مبايعة أبى بكر بالخلافة لم تكن جماعية فى يوم السقيفة؛ لأن المعارضة فى هذا اليوم كانت معارضة «لمبدأ»، ولم تكن معارضة «لشخص».. نعم كانت معارضة لمبدأ أن يتولى الخلافة واحد من غير الأنصار. وتحولت هذه المعارضة الإجماعية إلى تأييد إجماعى على أن يكون الخليفة منهم كما شرحنا ذلك فى الصفحات السابقة... ثم كان الإجماع على مبايعة أبى بكر استجابة لهذا المبدأ.

ولكن بقيت هناك معارضات فردية انتهت بمرور الأيام، وإن أخذ بعضها صورة جماعية صغيرة تمثلت فى علىٍّ، وفاطمة، والزبير، وبعض بنى هاشم. ثم انهارت هذه المعارضة بعد موت فاطمة كما رأينا.

وقد زاول المعارضون حقهم فى الاعتراض والرفض بحرية تامة دون ضغط من أحد، وعاش سعد بن عبادة ومات وليس فى عنقه بيعة أى من الإمامين: أبى بكر وعمر.

كما أن الذين تحولوا من المعارضة إلى التأييد تحولوا عن رضا واقتناع دون قهر أو إجبار.

* * *

٢- حـرب الـردة

وواجه أبو بكر معارضة كثير من المسلمين حين قرر محاربة المرتدين. لقد اشرأبت أعناق النفاق بالمدينة، وارتدت العرب، وظهر المتنبئون: مسيلمة الكذاب، والأسود العنسى، وطُلَيْحَة الأسدى، وسَجاح التميمية، ومع كلٍّ رجاله وقوته وسلاحه، ومن العرب من ارتد تمامًا عن الإسلام إلى الكفر البواح، ومنهم من قال: نقيم الصلاة ولا نؤدى الزكاة... وصمم أبو بكر على أن يحارب مانعى الزكاة محاربته من انسلخ عن الإسلام تمامًا.

قال له الناس: اقبل منهم يا خليفة رسول الله، فإن العهد حديث، والعرب كثير، ونحن شرذمة قليلون لا طاقة لنا بالعرب، مع أنَّا قد سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «**أُمرت أن أُقَاتلَ الناس حتى يقولوا لا إلـه إلا الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلاَّ بحقها، وحسابهم على الله**». قال أبو بكر: «هذا حقها، لا بد من القتال».

فطلب الناس من عمر أن يَخْلُوَ بأبى بكر، ويقنعه بما يرى الناس... ولكنـه اشتد بالقول على عمر، وقال «... ولـو لـم أجـد أحـدًا أقاتلهـم بـه لقاتلتهم وحدى، حـتى يحكـم الله بيـنى وبينـهم، وهـو خـير الحاكمـين. وقـد سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **أُمرت أن أقاتل الناس على ثلاث: شـهادة أن لا إلـه إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة**... فوالله الذى لا إلـه إلا هو لا أقصر دونهن»[1].

وهذا يعنى أن الخليفة بإصراره على الحرب يكاد يكون بمفرده فى جانب،

(١) انظر: الإمامة والسياسة ١/١٧.

عمر، ثم مالبث أن أقنع به صاحبه فأيد وجهة نظره، واتفقا جميعًا على تنفيذها. وخطأ عمر فى موقفه ابتداء مع المرتدين، كخطئه بعد وفاة الرسول حين أنكر موته، وتوعَّد من يقول به، ثم ثاب إلى الحقيقة التى قررها أبو بكر فى يقين وتؤدة[1].

وأثبتت الأحداثُ بُعْدَ نظر أبى بكر، وتحققت الانتصارات الباهرة، وعاد لواء الإسلام يرفرف من جديد على كل أنحاء الجزيرة العربية.

قال أبو رجاء البصرى:

- دخلت المدينة فرأيت الناس مجتمعين، ورأيت رجلاً يُقَبِّلُ رأس رجل، ويقول له: أنا فداؤك، ولولا أنت لهلكنا.

قلت: من المقبِّل؟ قالوا: هو عمر يُقَبِّلُ رأسَ أبى بكر فى قتال أهل الرِّدَّة إذ منعوا الزكاة حتى أتوا بها صاغرين[2].

* * *

(١) محمد الغزالى: الإسلام والاستبداد السياسى ، ص٥٤.

(٢) العقاد: عبقرية الصديق، ص ١٤٢.

٣- بعث أسامة بن زيد

جاء فى تاريخ الطبرى:

لما بويع أبو بكر ـ رضى الله عنه ـ وجمع الأنصار فى الأمر الذى افترقوا فيه، قال: «ليتم بعث أسامة». وقد ارتدت العرب إما عامة، وإما خاصة فى كل قبيلة، ونجم النفاق، واشرأبت اليهود والنصارى. والمسلمون كالغنم فى الليلة المطيرة الشاتية لفقد نبيهم ﷺ وقِلَّتهم، وكثرة عدوهم. فقال له الناس: «إن هؤلاء جل المسلمين والعرب ـ على ماترى ـ قد انتقضت بك، فليس ينبغى لك أن تفرق عنك جماعة المسلمين».

فقال أبو بكر: «والذى نفس أبى بكر بيده لو ظننت أن السباع تخطفنى لأنفذتُ بعْث أُسامة كما أمر به رسول الله ﷺ ولو لم يبق فى القرى غيرى لأنْفذته»[١].

* * *

وواضح مما حكاه الطبرى أن غالبية المسلمين كانوا فى جانب وأبو بكر فى جانب آخر. وأصر أبو بكر على أن يسير البعث، على الرغم من أن أسامة نفسه أرسل عمر ـ وقد كان جنديًّا فى هذا البعث ـ إلى أبى بكر ليسمح له بالرجوع هو ومن معه من الناس لحماية المدينة.

(١) تاريخ الطبرى ٣/ ٢٢٥.

وكان بعث أسامة قد بدأ السير فى حياة الرسول فلم يجاوز آخرهم الخندق حتى قُبِضَ رسول الله ﷺ فوقف أسامة بالناس.

وغالبية المسلمين «رأيًا معارضًا» فى جانب آخر. **فما أسانيد المعارضين فى رأيهم؟ وعلامَ اعتمد أبو بكر فى الوجهة التى أصر عليها؟**

واضح أن المعارضين اعتمدوا على سندين:

السند الأول: الحديث النبوى الشريف، وقد فهموا منه أن الشخص إذا نطق بالشهادتين حرم قتله وقتاله.

السند الثانى: واقع الحال: فالمرتدون كثرة، والمسلمون قلة، ومقاتلتهم فى هذه الحال مخاطرة غير مأمونة العواقب.

ويفهم من بعض الروايات أن المسلمين لم يكونوا يعارضون مبدأ الحرب لذاته، بل لأن الوقت غير مناسب لقتال المرتدين، ولا مانع من شن الحرب عليهم إذا ما أفاق المسلمون من الآثار النفسية التى هزتهم بمصيبتهم فى رسول الله ﷺ وإذا ما سنحت الفرص التى تمكنهم من هؤلاء. وقد يستأنس لهذا بما طلبه عمر من أبى بكر من أن «يتألف الناس، ويرفق بهم، فإنهم بمنزلة الوحش»[1]. فالمطلوب إذن فترة لالتقاط الأنفاس، وإعداد النفوس، واستخدام الرفق واللين، فقد تؤدى هذه السياسة إلى أن يثوب الناس إلى رشدهم ودينهم، وإلا جابههم المسلمون بالحرب وهم أحسن حالا وأشد قوة من ذى قبل.

* * *

أمَّا أبو بكر ـ رضى الله عنه ـ فقد استند إلى نص صريح، وهو حديث النبى ﷺ: **«أُمِرْتُ أن أُقَاتِلَ الناس على ثلاث: شهادة أن لا إلـه إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة»**.

كما قاده اجتهاده فى الحديث الذى استشهد به عمر إلى أن عصمة الدماء والأموال، أى: حُرمة قتال من نطق بالشهادة رهينة بأداء حق المال الذى هو

(١) انظر: عبد المتعال الصعيدى: القضايا الكبرى فى الإسلام، ص ٧٤.

الزكاة. «وأبو بكر كان خليفة مجتهداً، فله الحق فى أن يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها، وبطبقها على ما يجدّ من القضايا، والمجتهد يجب عليه أن يعمل بما يهديه إليه اجتهاده، ولا يجوز له أن يقلد غيره فى الرأى»[1].

ويرى العقاد أن أبا بكر - وهو الذى كان مثلاً فى الاقتداء بالرسول حيثما سبقت سابقة يقاس عليها - قاس الزكاة على الصلاة: فقد ذهب أناس من الثقفيين يعرضون على النبى - عليه السلام - إسلامهم على أن يعفيهم من الصلاة، فقال - عليه السلام -: «**لاخير فى دين لا صلاة فيه**».

وكذلك لاخير فى دين لا زكاة فيه، فإذا جاء المرتدون يزعمون أنهم مسلمون يقبلون فرائض الإسلام، ولا يقبلون الزكاة، فليس أبو بكر الذى يقبل منهم ما يزعمون[2].

* * *

وبعد كل أولئك نجد من حقنا أن نرفض مذهب من يتهم خليفة رسول الله بالاستبداد بالرأى والجور على روح الشورى، وإغفال رأى الأغلبية... إلى آخر هذه المزاعم المنفوشة، فلم يكن وراء إصرار أبى بكر ومعارضة المعارضين إلا باعث واحد، هو «الخوف على الإسلام»، فمنطق أبى بكر يعتمد على أن البدار بالقتال خير وسيلة للدفاع وحماية الإسلام وحفظ ديار المسلمين. والمعارضون - انطلاقًا من هذا الباعث أيضًا - كانوا يرون أن «التأنى وتأليف القلوب» هو الوسيلة المثلى لتحقيق هذا الهدف.

ثم كان المعارضون هم أسرع الناس لقتال المرتدين؛ لأنها معارضة لم يكن وراءها إلا الغاية النبيلة والباعث الشريف.

فقصة أبى بكر مع المرتدين ومانعى الزكاة «لا تعنى إلا أنه عرف الحق قبل

---

(١) د. على عبد الواحد وافى: حقوق الإنسان فى الإسلام، ص ٢٤٨.

(٢) العقاد: عبقرية الصديق، ص ٣٢.

فلما أصر أبو بكر على تسيير البعث طلب الأنصار من عمر أن يطلب من أبى بكر أن يولى القيادة رجلاً أقدم سنًّا من أُسامة، فكان جواب أبى بكر: «لو خطفتنى الكلاب والذئاب لم أَرُدَّ قضاءً قضى به رسول الله ﷺ».

فلما أبلغه رغبة الأنصار أن يستبدل بأسامة قائدًا أقدم سنًّا، وثب أبو بكر - وكان جالسًا - فأخذ بلحية عمر، وقال له: «ثكلتك أمك وعدمتك يَا بْنَ الخطاب، استعمَلَه رسول الله ﷺ وتأمرنى أن أنزعه؟!»[1].

فالذين عارضوا «بَعْثَ أسامة» كانت معارضتهم ذات شقين:

- معارضة تسيير البعث ذاته، وهذا هو الشق الأصلى، مع الانتفاع بهذا الجيش فى حماية المدينة، أو الإسهام فى محاربة المرتدين. ومن عجب أن أول من كان يرى هذا الرأى، أو على الأقل كان من أنصاره «أسامة بن زيد»، وكانت حجته فى ذلك أن معه «وُجُوهَ الناس وحَدَّهم[2]»، وأنه لا يأمن «على خليفة رسول الله، وثَقَل[3] رسولِ الله، وأثقال المسلمين أن يتخطفهم المشركون»[4].

أما الشق الثانى فهو معارضة الأنصار فى أن يكون أسامة قائدًا للبعث فى حالة إصرار أبى بكر على إنفاذ هذا البعث للقتال.

وفى الأمرين لم ينزل أبو بكر على رأى المعارضة الذى يمثل غالبية الناس، وهو فى ذلك مستند إلى سُنَّة النبى - عليه السلام - فعلاً وقولاً:

- فالنبى - عليه الصلاة والسلام - هو الذى جيّش هذا الجيش.
- والنبى - عليه الصلاة والسلام - هو الذى نصّب أسامة عليه قائدًا.

---

(١) انظر تاريخ الطبرى ٣/ ٢٢٦.

(٢) حد الناس: أغلبهم وقوتهم.

(٣) الثقل (بفتحتين): متاع المسافر وحشمه، وكل شىء نفيس مصون.

(٤) انظر الطبرى ٣/ ٢٢٦.

- والنبى ـ عليه الصلاة والسلام ـ فى مرض موته كان يوصى ويلح فى الإيصاء بضرورة إرسال هذا البعث.

وأبو بكر ما كان لينقضَ فعلاً أبرمه رسول الله ﷺ أو ينقض قولاً قاله، أو يغفل عن وصية أَوْصَى بها. وقد كان يفخر ويعتز بأنه «مُتَّبِعٌ لا مُبْتَدِع».

والذين يجعلون إصرار أبى بكر وتشبثه برأيه من قبيل الاستبداد الذى يُغفل الشورى ويدخل فى نطاق حكم الفرد المطلق ينسون أن الشورى لا مكان لها فى هذا المقام الذى تحكمه «سنة نبوية» قولية وفعلية مُلْزِمة، وهى بعد انتقال صاحبها إلى الرفيق الأعلى أكثر إلزامًا، لا من قبيل الوفاء فحسب، ولكن حرصًا على الدين بعد انتقال صاحبه وانقضاء الوحى.

وسار البعث، وحقق ـ بالصبر والمصابرة والإيمان ـ نتائج باهرة تقطع بِبُعْد نظر أبى بكر وسعة أفقه، وكان من هذه النتائج ما هو عسكرى، ومنها ما هو نفسى، وصفوة ما يقال: إنه انتصر على عدوه، فمحا ما أصاب المسلمين من ذكريات «مؤتة» الأليمة، وعاد بالأسلاب والغنائم والسمعة الطيبة[1].

وأعاد البعث للمسلمين هيبتهم فى مناطق حدود الروم، تلك الهيبة التى ظن أعداء الإسلام أنها انتكست إلى الأبد يوم مؤتة. ومن أهم النتائج النفسية ما أشار إليه العقاد من أن بعثة أسامة «كانت لا تمر بقبيل يريدون الارتداد إلا تَخَوَّفُوا وسكنوا، وقالوا فيما بينهم: لو لم يكن المسلمون على قوة لَمَا خرج من عندهم هؤلاء»[2].

---

(١) يرى بعض المؤرخين المحدثين أن بعثة أسامة إنما أُرسلت ثأرًا لأبيه زيد الذى قُتل فى معركة مؤتة، وأن قاتله فى تلك المعركة قد مات لتوه، ثم يتساءلون: أفما كان من المستطاع إرجاء البعثة وقد أُدرك ثأر القائد القتيل؟

وبفند العقاد هذا الرأى الذى يحصر أغراض البعثة فى ذلك الغرض الوحيد؛ لأن مقتل قائد فى معركة ليس بالجريمة الفردية التى يعاقب عليها قاتل القائد وحده، وإنما المسألة هنا مسألة الجيش كله، وهيبة الأمة التى أرسلت ذلك الجيش... فإن لم يقع فى روع الأعداء المقاتلين أن ذلك الجيش قوة تُهَابُ، وتنال حقها من الثأر فقد بطل الغرض كله من القتال.

[انظر العقاد: عبقرية الصديق: ١٢٨-١٣٠].

(٢) السابق: ١٣٠.

كما لقن أبو بكر المسلمين درسًا عمليًّا فى ضرورة إطاعة القيادة والامتثال لها، فقد خرج يشيع الجيش وهو ماشٍ، وأسامة راكب، فقال له أسامة: «والله لتركبنَّ أو لأنزلنَّ». فقال الخليفة: «والله لاتنزل، والله لا أركب، وما عَلَىَّ أن أغبر قدمى فى سبيل الله ساعة؟!».

ثم قال له: «يا أسامة، إن رأيت أن تعيننى بعمر فَافْعَلْ!». فَأَذِنَ له أُسامة[1].

تم ذلك بمشهد من الجيش كله، ولا شك أن الذى يشهد الموقفين، ويسمع ما دار فيهما لن يكون فى نفسه بعد ذلك ذرة واحدة من الاستهانة بقيادة أسامة وهو يرى الخليفة يُعَظِّمُ شأنه ويودعه ماشيًا، ويستأذنه أن يسمح لعمر بن الخطاب ـ وقد كان جنديًّا تحت إمرة أسامة ـ بالعودة إلى المدينة ليستعين به أبو بكر فى إدارة شئون الدولة، فقد كان منه بمثابة وزيره ويمينه.

وقد كان أبو بكر غنيًّا عن توديع أُسامة وجيشه على هذه الشاكلة، كما كان غنيًّا عن استئذان أسامة فى إعفاء «الجندى» عمر من هذا البعث، إما ابتداءً، وإما بعد انخراط عمر فى الجيش. فلا لوم على «القائد الأعلى» إذا لم يفعل ذلك، ولا لوم عليه إذا ما أصدر أمرًا «فوقيًّا» بسحب جندى من الجيش دون استئذان قائده. وإنما قصد أبو بكر بما فعل أن يُعَلِّم الناس درسًا فى فن الطاعة والتعامل مع القيادة ـ وخصوصًا العسكرية ـ فى مثل هذه الظروف التى كانت أحوج الظروف لمثل هذه الدروس.

* * *

وفى مقام الإزراء بمعيار الأكثرية أو الأغلبية والأقلية فى النظام الديمقراطى يستشهد الدكتور عدنان النحوى بموقف أبى بكر ـ رضى الله عنه ـ من بعث أسامة على الرغم من معارضة الأكثرية.. فأبو بكر ـ رضى الله عنه ـ ثبت على رأيه، ولم يأخذ برأى الأكثرية.. ثبت على رأيه، وهو يرى الحق، ويؤمن به

(١) انظر الطبرى ٣/ ٢٢٦.

من خلال عقيدة ودين، وبيِّنَة ودليل، ومسئولية وأمانة، وهو الخليفة المسئول دون أن يسفه آراء الآخرين[1].

وقد بيَّنا آنفًا أن النبى ﷺ هو الذى أعد جيش أُسامة، وقد بدأ بالسير فعلاً إلى بلاد الروم فى حياة النبى ﷺ فلما اشتد به المرض عسكر الجيش عند الخندق. وهو ـ عليه الصلاة والسلام ـ الذى أَمَّرَ أُسامة على الجيش، وكان يردد فى احتضاره: «**أَنْفِذُوا بَعْثَ أسامة**». فإصرار أبى بكر إذن على إنفاذ البعث بإمارة أسامة لا علاقة له بقلة أو كثرة، إنما مرجعه «إعمال النص» المتمثل فى سنة نبوية فعلية، وهى إعداد الجيش، وبدْء تسييره، وتأمير أسامة، وكذلك سُنة نبوية قولية تتمثل فى نص أمره ﷺ فى احتضاره «**أنفذوا بعث أسامة**». ولا اجتهاد مع النص.

فأبو بكر ـ رضى الله عنه ـ بقراره هذا أرجع الأمر كله إلى رسول الله ﷺ حين طلب منه المسلمون إرجاء البعث، وتأمير من هو أَسَنُّ وأقْدر من أسامة على القيادة، ولا غرابة فى ذلك، فهو القائل عن نفسه: «إنما أنا متبع ولست بمبتدع».

* * *

(١) د. عدنان النحوى: الشورى لا الديمقراطية، ص ٨٤ ، ٨٥.

٤- استخلاف عمر بن الخطاب

لما نزل بأبى بكر مرض الموت دعا عبد الرحمن بن عوف وقال له: «أخبرنى عن عمر». فقال: «إنه أفضل من رأيت، إلاَّ أن فيه غِلْظَة». فقال أبو بكر: «ذلك لأنه يرانى رقيقًا، ولو أفضى الأمر إليه لترك كثيرًا مما هو عليه، وقد رمقتُه، فكنت إذا غضبتُ على رجلٍ أرانى الرضاء عنه، وإذا لِنْتُ له أرانى الشدة عليه».

ودعا أبو بكر عثمان بن عفان، وسأله عن عمر، فقال: «سريرته خير من علانيته، وليس فينا مثله».

واستكتمهما أبو بكر ما سمعا. ولكن بعض من كان خارج بيت أبى بكر استنتج من دخولهما وبقائهما حينًا مع أبى بكر أن وراء الأمر استقرارَ رأْى أبى بكر على استخلاف «عمر»، ومن هؤلاء طلحة بن عبيد الله، الذى دخل على أبى بكر يبدى اعتراضه ويقول: «استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه، وكيف به إذا خلا بهم، وأنت لاقٍ ربك فسائلك عن رعيتك؟».

فقال أبو بكر: «أجلسونى»، فأجلسوه، فقال: «أَبِالله تخوفنى؟! إذا لقيت ربى فسألنى قلت: استخلفتُ على أهلك خير أهلك».

ثم أملَى عَلَى عثمان كتاب استخلاف عمر. وقرئ الكتاب على الناس، وكان أبو بكر قد أشرف عليهم، وقال: «أترضون بمن استخلفت عليكم؟ فإنى

ما استخلفتُ عليكم ذا قرابة، وإنى قد استخلفتُ عليكم عمر، فاسمعوا له وأطيعوا، فإنى والله ما ألوتُ من جهد الرأى» فقالوا: سمعنا وأطعنا.

ثم أحضر «عمر» فقال له: «إنى قد استخلفتك على أصحاب رسول الله ﷺ» وأوصاه بتقوى الله، وذكَّره بالجنة والنار وطريق الحق والفلاح[1].

ونخرج مما سبق بعدد من الحقائق والملاحظات تتلخص فيما يأتى:

١- أن أبا بكر استشار بعض الصحابة فى استخلاف عمر، ولكن كان ذلك فى نطاق ضيق جداً.

٢- أن من عارض استخلاف عمر لم يسجل عليه مأخذا أو خلقا جوهرياً من ظُلم، أو فسق، أو فساد ذمة، أو أية صفة من الصفات التى تخل بالشرف، وإنما أخذ عليه الشدة والغلظة، وهو مأخذ لا يكاد يختلف عما أخذه عليه من شهدوا بأنه أحق بالخلافة من غيره.

٣- أن أبا بكر كان يرى أن عمر هو أصلح الناس للخلافة، ومع ذلك لم يفرضه على الناس، وإنما كان كل ما فعله هو مجرد ترشيح له لا يسلب الناس حق الاعتراض عليه. «وهذا الترشيح يملكه الخليفة القائم كما يملكه كل واحد من المسلمين»[2]. ولكنه لا يعطى الحق لعمر أن يكون خليفة بعد أبى بكر ضربة لازب. وكل ما يقوم به أهل الحل والعقد فى هذا المجال هو أقرب إلى الترشيح منه إلى البيعة. وفى ذلك يقول الماوردى: «فإذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها، فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً، وأكملهم شروطًا، ومن يسرع الناس إلى طاعته، ولا يتوانون عن بيعته»[3]، ثم تكون البيعة العامة بعد ذلك، ولا يكون الشخص المختار خليفة إلا بها.

---

(١) انظر الكامل لابن الأثير ٢/ ٢٥.

وانظر كذلك لابن حجر الهيتمى: الصواعق المحرقة، ص ٨٩.

(٢) د. محمد يوسف موسى: نظام الحكم فى الإسلام، ص ١١٩.

(٣) الأحكام السلطانية، ص ٧.

وقد بايع الناس عمر بالخلافة فى المسجد أمام أبى بكر، ولم نجد من اعترض على هذا الترشيح بعد خروج أبى بكر إلى الناس، فهى إذن بيعة عامة، تمت بأغلبية الناس، إن لم يكن بهم جميعًا.

وبعض الروايات تذكر أن أبا بكر جمع الناس فى مرض موته وأحلهم من بيعته، وقال لهم: «فأمّروا عليكم من أحببتم...» فلما عجزوا عن ذلك وكلوه فى أن يختار لهم، فطلب دخول بعض الصحابة ـ على ما بينا سابقًا - منهم عثمان وعبد الرحمٰن بن عوف[1].

وهذه الرواية الأخيرة تعنى أن ما تم كان «تفويضًا» من المسلمين لأبى بكر فى اختيار أصلح الناس لترشيحه للخلافة، والمرشح - كما ذكرنا - لا يصبح خليفة إلا بالبيعة.

* * *

وبالنظر إلى هذه الروايات جميعًا ومحاولة التوفيق بينها نستطيع أن نستخلص أن تولى عمر الخلافة قد مر بالمراحل الآتية:

(أ) خروج أبى بكر للناس فى مرض موته، وإحلالهم من بيعته، وطلبه منهم أن يختاروا من يشاءون لخلافته، على أن يتم ذلك فى حياته منعًا للفرقة والخلاف.

(ب) تفويض الناس له أن يختار لهم أصلح من يرى.

(ج) استبيانه رأى بعض الصحابة فى عمر، مثل عبد الرحمٰن بن عوف، وعثمان بن عفان. ودخول آخرين عليه، مثل طلحة بن عبيد الله.

(د) تكليف أبى بكر لعثمان بكتابة كتاب استخلاف عمر من بعده.

(هـ) خروج أبى بكر للناس بالكتاب، وسؤالهم إن كانوا يوافقون على عمر،

(١) انظر: ابن الجوزى: سيرة عمر بن الخطاب، ص ٤٤.

فكان إجماعهم على مبايعته، وهو ـ كما يقول العقاد ـ إجماع لم ينعقد لخليفة قبله ولا بعده[1].

* * *

فدور أبى بكر هنا لم يزد على الترشيح، ولم تبدأ خلافة عمر زمنيًّا وفعليًّا إلا من مبايعة الناس له، وهذا يعنى أن أبا بكر لم يستخلف عمر بالمفهوم الاصطلاحى الدقيق، أى بنقل السلطة إليه من بعده، رَضِىَ الناس أو رفضوا.

ولكن قد يعترض على ذلك بأن عمر بعد أن طعنه أبو لؤلؤة المجوسى وسأله بعض الناس أن يستخلف قال: «إنْ أستَخْلِف فقد استخلف من هو خير منى، وإن أترك فقد تَرَكَ من هو خير منى»[2].

ولكنه اعتراض فى غير محله؛ لأن مفهوم الكلمة هنا لا يعنى إلاَّ «الترشيح»، وقرائن الأحوال، والواقع والملابسات التاريخية التى أحاطت بما قام به أبو بكر ـ وقد ذكرناها ـ لا تحتمل إلا هذا التوصيف، ولا تجعل للكلمة مفهومًا غير هذا المفهوم. وعمر بتحديده «ستة الشورى» قد وَفّق فى الواقع بين السنتين: سنة الترك وسنة الاستخلاف بالمفهوم الذى ذكرناه. والترك يظهر فى أنه لم يرشح واحدًا على سبيل التحديد، ولكنه أخذ من الاستخلاف تحديد دائرة فى نطاقها ستة يختار المسلمون منهم واحدًا، فلما تم تشاور الستة وقَدَّمَ عبد الرحمن بن عوف للمسلمين عثمان بن عفان لم يَعْدُ هذا كونه ترشيحًا، فلما تحول إلى «بيعة» أصبح عثمان خليفة للمسلمين من الوقت الذى تمت فيه هذه البيعة[3].

---

(١) عبقرية عمر، ص ٢٢٢.

(٢) انظر تاريخ الطبرى ٤/ ٢٢٧.

(٣) راجع فى بسط فكرتى الترشيح والبيعة والفرق بينهما: كتاب الدكتور فاضل زكى: الفكر السياسى العربى الإسلامى، ص ١٧١-١٧٤. وكتاب الدكتور العيلى: الحريات العامة، ص ٢٢٢-٢٢٥.

وأخيراً من حقنا أن نسأل عن **مكان المعارضة فى غمار هذه الأحداث؟**.

الواقع أن صوت المعارضة كان خافتًا، وكان فرديًّا، وانحصر فى مرحلة بداية تفكير أبى بكر فى ترشيح عمر، ولم يكن الاعتراض ـ من وجهة نظرى ـ جاداً، وأبو بكر نفسه لم ينكر هذه الخليقة... خليقة الشدة والصرامة فى عمر، وقد بررها تبريرها الواقعى الصحيح، وهو ما يلمسه عمر فيه من رحمة ولين. وكان النبى ﷺ يدرك أبعاد هاتين الخليقتين المختلفتين فيهما، ويثنى عليهما؛ لذلك شَبَّهَ أبا بكر بإبراهيم وعيسى، وشبه عمر بنوح وموسى عليهم السلام[1].

كما برر عمر ـ رضى الله عنه ـ هذه الخليقة فيه بقوله : «كنت مع رسول الله ﷺ عبده وخادمه، وكان من لا يبلغ أحد صفته من اللين والرحمة، وكان كما قال الله: ﴿**بالمؤمنين رءوف رحيم**﴾ فكنت بين يديه سيفًا مسلولاً حتى يغمدنى أو يدعنى فأمضى... ثم وَلِىَ أَمْرَ المسلمين أبو بكر، فكان من لا ينكرون دعته وكرمه ولينه، فكنت خادمه وعونه، أخلط شدتى بلينه، فأكون سيفًا مسلولاً حتى يغمدنى أو يدعنى فأمضى... ثم إنى وليتُ أموركم أيها الناس، فاعلموا أن تلك الشدة قد أضعفت ـ أى ضُوعفت ـ ولكنها إنما تكون على أهْلِ الظلم والتعدى على المسلمين، أمَّا أهل السلامة والدين القصد، فأنا أَلْيَنُ لهم من بعض لبعض[2].

* * *

ويرى أبو الأعلى المودودى أنه وإنْ كان الأصل أن يأخذ الإمام برأى الأغلبية، إلاَّ أن هذا الأصل لا يغمط الإمام حقه فى الأخذ برأى الأقلية، كما أن له أن يقضى برأيه على مسئوليته، وفى هذه الحال يكون على جمهور المسلمين مراقبته، فإن رأوه يتبع الهوى فى عمله فلهم أن يعزلوه[3].

---

(١) انظر العقاد: عبقرية عمر، ص ١١.

(٢) العقاد: السابق، ص ١٤، ١٥.

(٣) نظرية الإسلام وهديه فى السياسة والقانون والدستور، ص ٥٨.

ويؤيد هذا الرأى الدكتور على عبد الواحد وافى، ويرى أن الخليفة - وخصوصًا المجتهد مثل أبى بكر - إذا خالف غيره وعمل برأيه فذلك نابع من مسئوليته أمام الأمة، وحقها فى محاسبته عن نتائج أعماله. ولا يتسق مع العدالة - على حد قوله - ولا مع المنطق فى شىء أن يلزم الخليفة برأى مخالف لرأيه ثم يحاسب على نتائج هذا العمل[1].

* * *

(١) حقوق الإنسان فى الإسلام، ص ٢٤٩.